الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.4

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
7 October 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد لوغار ..... (سلوفينيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة(http://documents.un.org/)

15-17399 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد رمازانوف (أوكرانيا): قال إنه بالنظر إلى التوقعات الكبيرة باتخاذ إجراءات ملموسة بشأن خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠، ينبغي للجنة أن تبذل قصارى جهدها لتحسين فعاليتها. وينبغي أن يكون تحديد الثغرات وأوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة، مثلما أكدت على ذلك خطة عمل أديس أبابا، الأساس الذي تستند إليه جميع الجهود الإنمائية. وأعرب عن ترحيب أوكرانيا بمقترح الرئيس الداعي إلى جعل التنمية المستدامة الإطار الشامل لجدول أعمال اللجنة بدلا من أن تكون مجرد مجموعة من مجموعات بنود جدول الأعمال. وأعرب أيضا عن ترحيبها بما يُبذل من جهود متواصلة لتقليص عدد وطول مشاريع القرارات المعتمدة، حتى يتسنى تحسين جودتها، وزيادة التنسيق فيما بين أجهزة الأمم المتحدة وبين الجمعية العامة والهيئات الدولية أو الإقليمية.

٢ - وأضاف أنه على الرغم من الظروف الاستثنائية الصعبة المتمثلة في أنشطة التمرد التي أثارتها ودعمتها جهات معينة وأدت إلى انتهاك السلامة الإقليمية لأوكرانيا وإلى نشوء أزمة إنسانية كبرى، فقد تمكن بلده من وضع آليات داخلية محكمة وإقامة علاقات ثقة مع شركائه الدوليين من أجل تنفيذ جميع مجموعات خطة الاستجابة الإنسانية والشروع في تنفيذ خطط للتنمية والإنعاش في المناطق المتضررة.

٣ - السيد إبراهيم (ماليزيا): قال إنه رغم كون أعضاء الجمعية العامة قد أُعطوا صلاحية المضي قدما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فلم يحدث تغير يُذكر منذ المناقشة العامة التي جرت في الدورة السابقة للجنة الثانية. ذلك أن حالة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية غير مؤكدة، إن لم تكن أسوأ من السنة السابقة. فقد تقلص الناتج المحلي الإجمالي، وما زال الاستثمار المباشر الأجنبي يشهد تقلبات، في وقت زادت فيه حالة البيئة تدهورا. وأشار إلى أن اللجنة ينبغي أن تسترشد في عملها بما قدمته الدول الأعضاء من إسهامات ورؤى وتعهدات أثناء المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي للمؤشرات المقرر وضعها في السنة التالية على أساس أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها أن تأخذ في الاعتبار مختلف الظروف والقدرات والأولويات الوطنية.

٤ - واستطرد قائلا إن ماليزيا تدعو إلى تعزيز الجهود الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل، على تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة. وأضاف أن من المهم أيضا إحراز تقدم كبير في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، المقرر عقده في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بما يتماشى وخطة عام ٢٠٣٠.

٥ - وأعرب عن قلق وفد بلده أيضا إزاء هشاشة الحالة الاقتصادية والمالية العالمية، إذ يمكن أن يكون لها تأثير شديد على الاقتصادات الناشئة. فقد تقلص الطلب في الأسواق، والفائض التجاري آخذ في التناقص، والاحتياجات من المساعدة الإنمائية ما زالت تثقل كاهل الاقتصادات الصغيرة والمتوسطة. ولا تزال التجارة العالمية راكدة، كما يتضح من تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥ الذي أصدره مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ذلك أن تجارة السلع العالمية لم تشهد إلا حدا أدنى من النمو منذ الأزمة

الاقتصادية العالمية. وكانت البلدان النامية الأكثر تضررا، لأنها المنتج الرئيسي للسلع الأساسية. وقد وفر الاستهلاك المحلي قدرا معينا من الارتياح، لكنه بالكاد يكون مستداما.

٦ - وأضاف أنه رغم العديد من التدخلات على صعيد السياسات، فإن خطر وقوع حالة كساد اقتصادي عالمي آخر لا يزال قائما. فقد أدى عدم تحويل الهيكل المالي الدولي حتى الآن إلى تثبيط الجهود الرامية إلى تعزيز التنظيم والرصد والرقابة. وقد كان واضحا أثناء عملية التفاوض بشأن تمويل التنمية أن الاقتصادات المتقدمة النمو لا ترغب في إجراء مناقشة شاملة بشأن المسائل الضريبية الدولية في الأمم المتحدة. وتنظيم الأسواق المالية الدولية ورصدها وممارسة الرقابة عليها أدوات لمساعدة البلدان النامية وحمايتها من عواقب الأزمات المالية العالمية التي قد تؤثر سلبا في قدرتها على تعبئة الموارد من أجل التنمية.

٧ - وأكد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر حيوي من عناصر التنمية الدولية وأساس للاعتماد على الذات، وطنيا وجماعيا، وأنه يكفل اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. واختتم كلامه بالتأكيد على أن ماليزيا ما زالت ملتزمة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه.

٨ - السيدة بركاش (سنغافورة): قالت إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وهي عمليات منفصلة ولكنها مترابطة ويعزز بعضها بعضا، كانت إنجازات جماعية أساسية، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتفعيل نتائجها. فولاية المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وإطار متابعة واستعراض النتائج المتعلقة بتمويل التنمية ووسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واستعراض التقدم العالمي المحرز في تنفيذ إطار سينداي كلها مسائل ينبغي تناولها. وينبغي للمداولات أن تكون شاملة وتوافقية لكفالة مشاركة جميع البلدان والجهات صاحبة المصلحة، وينبغي لجميع البلدان أن تكيف الحلول المستقاة من خطة عام ٢٠٣٠ مع أولوياتها وظروفها الوطنية. وذكرت، على وجه الخصوص، أن مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ سيؤثر في تنفيذ العمليات الثلاث كلها. ولذلك ينبغي للجنة الثانية التأكيد على ضرورة الوصول إلى نتيجة مفيدة في مؤتمر باريس.

٩ - أضافت أن اللجنة الثانية ستنظر في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) لعام ٢٠١٦، المتوقع أن يثمر عن خطة حضرية جديدة لدعم تحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة. وقد أظهرت التجربة في سنغافورة أن التوسع الحضري يمكن تسخيره كمحرك للتنمية المستدامة. وستنظر اللجنة أيضا في وضع إطار شراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدخال تحسينات على الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لهذه الدول في إطار نتائج إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وينبغي لهذا الإطار أن يسهم في تنفيذ الدول الجزرية الصغيرة النامية لخطة عام ٢٠٣٠ وإطار سينداي. وعلاوة على ذلك، تعمل سنغافورة مع وكالات الأمم المتحدة على تنظيم مناسبة للاحتفال باليوم العالمي لدورات المياه بهدف إبراز فوائد الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في سياق أهداف التنمية المستدامة.

١٠ - واستطردت قائلة إن اللجنة الثانية ستنظر في قرارات جديدة بشأن تفعيل خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وإطار سينداي. ولدعم التنفيذ، قد لا تستطيع اللجنة الاستمرار في اتباع النهج المعتاد في تنظيم أعمالها، ولذلك

ينبغي أن تجد الوقت لمناقشة هذه المسألة الصعبة، ولو بعد اختتام برنامج عملها للدورة الحالية للجمعية العامة.

١١ - السيد سيس (السنغال): قال إن وفد بلده مسرور لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ذلك أن ملايين الناس ما زالوا بعيدين كل البعد عن التخلص من آفة الفقر والجوع. كما أن خطورة حالة الهجرة، القسرية منها أو الطوعية، فضلا عما يصاحبها من مآسي إنسانية لا حصر لها، تستدعي استجابة دولية جماعية عاجلة. وإصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية ضروري لكفالة مشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرار وتيسير وصولها إلى مصادر الائتمان وتمويل المشاريع. وأضاف أنه في إطار تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي إعطاء الأولوية لتمويل البنية التحتية التي تكتسي أهمية حيوية للتنمية على المدى البعيد، والحصول على تعويض كاف مقابل عقود التعدين والنفط، وفقا لمقتضيات الإنصاف والعدالة الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية للشركات. كما أن اتباع نهج أكثر استباقية في الوفاء بتعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية سيضمن تحسين إمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة، مما يجعلها أكثر فعالية.

١٢ - وأشار إلى أن النتيجة التي سيخلص إليها مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ ينبغي أن تكون طموحة ومتوازنة وعالمية وملزمة قانونا، وأن تحصر الاحترار العالمي في أقل من درجتين مئويتين قبل فوات الأوان. وينبغي للاتفاق المتوقع أن يتضمن تدابير عاجلة بشأن التكيف، ووسائل التنفيذ الملائمة المستدامة التي يمكن التنبؤ بها، ونقل التكنولوجيات المكيفة مع احتياجات البلدان، وبناء القدرات، وذلك بالاستناد إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وفي الوقت نفسه، ينبغي الاستمرار في مراعاة إعلان سينداي، ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع، وخطة عمل أديس أبابا، والصندوق الأخضر للمناخ، والجهود المبذولة لتعزيز مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي. كما أن بناء عالم مزدهر يقتضي المزيد من الشفافية في المعاملات الدولية، بما يشمل الصناعات الاستخراجية، وزيادة تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وإقامة البيئة التحتية اللازمة لتيسير التجارة والاستثمار.

١٣ - وأضاف أنه ينبغي التركيز بشكل خاص على مسألة التنمية الحضرية المستدامة، وهي مسألة لا غنى عنها للبلدان النامية. وقال إن وفد بلده يشجع البلدان على الشروع في التحضير بعناية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي سيعقد في كيتو، بإكوادور، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

١٤ - السيد أليمو (إثيوبيا): قال إن خطة عمل أديس أبابا، وهي عنصر أساسي في وسائل تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، فرصة لتعزيز الشراكة العالمية من أجل تمويل التنمية المستدامة لأنها تشكل إطارا عالميا لتعبئة التمويل والتكنولوجيا والانتقال من القول إلى الفعل. وعليه، فإن عمل اللجنة الثانية ينبغي أن يتمحور حول خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وينبغي للجنة أن تركز في مداولاتها على كيفية إدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية من خلال شراكة عالمية منشَّطة والتزام سياسي من الشركاء في التنمية باعتبار ذلك وسيلة للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية والمناخية.

١٥ - واستطرد قائلا إنه ينبغي الحفاظ على الزخم السياسي لخطة عمل أديس أبابا ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل تأمين الاتفاق على صك عالمي ملزم قانونا بشأن تغير المناخ في مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ. وقال إن اللجنة الثانية في موقع يمكنها من المساهمة في تهيئة مناخ سياسي موات للتصدي لتغير المناخ. وأضاف أن حكومته نفذت سياسات شاملة مواتية للتنمية

الشاملة المستدامة. فإثيوبيا، التي لديها أحد أسرع الاقتصادات نموا في العالم، في طريقها إلى تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. أما أهداف التنمية المستدامة فقد أُدمجت بالفعل في استراتيجية التنمية الخمسية الثانية للبلد. وعلاوة على ذلك، ثمة استراتيجية للاقتصاد الأخضر القادر على التكيف مع تغير المناخ قيد التنفيذ بهدف تحويل إثيوبيا إلى بلد متوسط الدخل عديم انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٢٥. وقد أُدمجت الاستراتيجية أيضا ضمن الخطة الوطنية للحد من الفقر.

١٦ - غير أن الجهود الإنمائية الوطنية، مثل تلك الجارية في بلده، تتطلب وجود بيئة دولية مواتية، ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم المالي والتكنولوجي للبلدان النامية ولأقل البلدان نموا، بصفة خاصة. وقد أظهرت النتائج التي توصلت إليها لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة أنه ما زال يتعين توفير الكثير من الموارد.

١٧ - السيدة حسن-شارب (نيوزيلندا): قالت إن اللجنة الثانية مسؤولة عن ضمان أن يكون عملها متوائما مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم الاعتراف بنقاط الضعف والتحديات الفريدة التي تواجهها بعض الدول الأعضاء، بما في ذلك أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والتصدي لهذه النقاط والتحديات؛ وإقامة شراكات عالمية شاملة؛ وتحديد الآلية المناسبة لمتابعة واستعراض الخطتين قيد المناقشة والاتفاق على هذه الآلية. وأفادت بأنه من المهم أيضا الحفاظ على التوازن السياسي الدقيق الذي تم التوصل له بشق الأنفس، بدلا من إعادة التفاوض بشأنه؛ وأكدت أن أي محاولة لإعادة فتح المناقشة لن تؤدي إلا إلى تأخير في الاتفاق بشأن القرارات التي يجب اتخاذها لتوجيه تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

١٨ - وفي الختام، قالت إن وفد بلدها سيدعو إلى أن يركّز عمل اللجنة على خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وأن يكون متسقا معهما أثناء المناقشة المتعلقة بجدول أعمال اللجنة وأساليب عملها.

١٩ - السيد محمد (السودان): قال إن بلده يعلّق أهمية كبيرة على القضاء على الفقر والجوع بسبب تأثيرهما على التنمية، ولا سيما في الأوقات التي يشهد فيها الاقتصاد العالمي اضطرابات وانعداما في المساواة. وأكد أن تغير المناخ مرتبط بدوره بالأزمات الناجمة عن التصحر، والفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط هطول الأمطار، وبالتالي، بانعدام الأمن الغذائي. وقال إن بلده يسعى أيضا إلى استخراج الطاقة من مصادر متجددة وإلى إيجاد فرص عمل لائقة للشباب من كلا الجنسين. وينبغي أن تكون حلول التحديات الإنمائية متماشية تماما مع مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو +٢٠)، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

٢٠ - وأكد أن إصلاح النظام الاقتصادي الدولي أصبح مسألة ذات أولوية؛ وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة دون تحمّل أعباء الماضي، وذلك على سبيل المثال عبر إلغاء الديون وإنشاء آليات لاستيعاب الصدمات. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر للبلدان التي تعيش حالات ما بعد النزاع، وبأقل البلدان نموا مثل السودان، وبالبلدان النامية غير الساحلية. وشدد على أنه ينبغي رفع الجزاءات الاقتصادية أو المالية أو التجارية والتدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على بعض البلدان النامية، ومن بينها السودان، بسبب آثارها السلبية على التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي.

٢١ - واسترسل قائلا إن الديون الخارجية تمثّل إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون استفادة السودان من المساعدة الإنمائية الرسمية ومن الموارد التي تقدمها العديد من الدول، رغم أن السودان قد استوفى شروط مبادرة مؤسسات بريتون وودز المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، حيث وفى بجميع التزاماته واستوفى جميع الشروط. وأفاد بأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلّب حشد المزيد من الموارد المالية والموارد الأخرى، وكذلك نقل التكنولوجيا الحديثة إلى البلدان النامية بشروط تفضيلية وشروط خاصة.

٢٢ - وأوضح أنه ينبغي إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف غير تمييزي وينبغي إزالة جميع العقبات التي تحول دون الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لكي يتسنى لجميع البلدان أن تستفيد من الامتيازات والتسهيلات العديدة التي توفرها هذه المنظمة لأعضائها. وقد ساعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب على بناء القدرات في مجالات الصحة والتعليم والتدريب والبيئة والتكنولوجيا والتجارة والاستثمار، ولكنه ينبغي أن يقترن أيضا بالتعاون الدولي بين بلدان الشمال والجنوب وبالتعاون الثلاثي.

٢٣ - وأشار إلى أن خطة التنمية الجديدة قد أكدت أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام. وقد بذل السودان جهودا لإنهاء العنف وبناء السلام في إطار خططه الوطنية الرامية للقضاء على الفقر ولتوفير العمالة والخدمات الأساسية، والتركيز على التنمية الريفية، بسبل من بينها تمكين المرأة. وأكد أن بلده، بوصفه رئيس فريق التفاوض الأفريقي في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يتطلع إلى انعقاد مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ، الذي ينبغي أن يحدد إطارا قانونيا عالميا ويضع اتفاقا شاملا يقدّم حلولا للبلدان النامية التي تسعى للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ. وينبغي أن يلتزم المؤتمر بمساعدة جميع الدول الأعضاء على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبدفع مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويا للبلدان النامية. وأفاد بأن لدى السودان نظم إيكولوجية غنية ومتنوعة بيولوجيًّا تشمل الصحراء في الشمال والسافانا في الجنوب، وأنه طرف في اتفاقية التنوع البيولوجي وفي بروتوكول ناغويا الملحق بها. وقد وضع السودان أيضا استراتيجية وطنية وخطة عمل وطنية في إطار التزاماته بتلك الاتفاقية من أجل حماية التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، يعمل السودان في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة التصحر.

٢٤ - السيد سوان (أستراليا): قال إنه لا يمكن للحكومات وحدها مواجهة التحديات الإنمائية وأكد أن إشراك المواطنين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ضروري للنجاح في هذا المسعى. وأوضح أن خطة عمل أديس أبابا قد أقامت روابط بين الحكم الرشيد واستثمارات القطاع الخاص ونمو فرص العمل والضرائب، ووفرّت إطارا لحشد التريليونات من الدولارات، وأدمجت في الوقت نفسه الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، والقدرة على مواجهة الكوارث في سياق تمويل التنمية. وأفاد بأنه كان لخطة عام ٢٠٣٠ تأييد وشرعية ليس لهما مثيل بفضل عملية التشاور والتفاوض التي شاركت فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأكد أن أستراليا تعاونت بشكل وثيق مع الشركاء لضمان أن تتبع هذه الخطة نهجا عصريا وأن تعكس أولوياتها الإقليمية، ومن بينها النمو الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والاستخدام المستدام للمحيطات، والسلام، والحكم الرشيد. وأشار إلى أنه يتعين على اللجنة الآن أن تنظر في كيف يمكن لها أن تسهم في وضع مؤشرات عالمية لتتبع التقدم المحرز صوب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستواصل أستراليا التعاون مع جميع الدول

الأعضاء لاستكشاف طرق مبتكرة لتعزيز التنمية، ولتجسيد الرؤية التي يتحقق فيها الازدهار والاستقرار في العالم.

٢٥ - السيد ساركي (نيجيريا): قال إن أهداف التنمية المستدامة تتيح فرصة جديدة لتلبية احتياجات الفقراء والضعفاء، وهي ستمنح الأمل للملايين من الناس. وأكد أنه يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تضطلع بدور حاسم في أقل البلدان نموا وفي البلدان النامية غير الساحلية. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهدت بها للبلدان النامية وأن تستكشف آليات تمويل جديدة ومبتكرة؛ وينبغي بذل جهود متضافرة لمعالجة مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان الأفريقية ولإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية دون تأخير. وأفاد بأنه ينبغي للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، من ناحيتها، أن تركز أيضا على آليات التمويل المبتكرة، وأن تحشد الموارد المحلية وترصد الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وأكد أنه من الضروري وضع إطار عالمي للتعاون الضريبي من أجل معالجة مشكلة تهرب الشركات المتعددة الجنسيات من دفع الضرائب وتعزيز قاعدة الإيرادات المتاحة للبلدان النامية.

٢٦ - ونظرا إلى أهمية التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي، ولا سيما في البلدان النامية، ينبغي اعتماد سياسات ملائمة ليس فقط للتجارة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، ولكن أيضا فيما بين بلدان الجنوب، وللتعاون الثلاثي. وأوضح أن التصحر والجفاف وتدهور الأراضي ظواهر دمرت محاصيل وتسببت في نقص في المياه وفي نفوق الماشية، ولا سيما في منطقة الساحل، ولذلك ترحب نيجيريا باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى توفير فرص جديدة، وتفادي وقوع اضطرابات سياسية في المستقبل، وضمان ألاّ تصبح المنطقة أرضية خصبة للإرهابيين والمجرمين. ويشجع وفد بلده الأمم المتحدة على مواصلة جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل.

٢٧ - وأشار إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تمثل المنتدى الشرعي والرئيسي للتصدي لتغير المناخ. وتأمل نيجيريا في أن يتيح مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ، الذي سيُعقد في كانون الأول/ديسمبر، فرصةً لتجسيد الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق لإبقاء مستوى الاحترار العالمي دون درجتين مئويتين. وتدعو نيجيريا البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتعهدات التي قطعتها للصندوق الأخضر للمناخ ببلوغ الهدف المتفق عليه والمتمثل في تقديم مبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٨ - وأكد أنه أيًّا كانت الشواطئ أو الحدود التي يصل إليها المهاجرون، من المهم معاملتهم معاملةً إنسانية. وينبغي الإشادة ببلدان مثل إيطاليا واليونان على الرحمة والتضامن اللذين أظهراهما تجاه المهاجرين بقبول الآلاف منهم.

٢٩ - السيد مونتيلا (الجمهورية الدومينيكية): قال إن مساعي القضاء على الفقر والحد من التفاوتات الاجتماعية لم تكتمل بعدُ في بلدان أمريكيا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مثل الجمهورية الدومينيكية. ولهذا ينبغي أن يتمثل دور الدول في إعادة توزيع الثروات وإيجاد الفرص وحماية حقوق جميع المواطنين.

٣٠ - وأفاد بأنه ينبغي تغليب المصالح الجماعية على المصالح الفردية أثناء مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ الذي سيُعقد قريبا، والذي ينبغي أن يؤدي إلى التوصل إلى اتفاق عالمي طموح وملزم قانونا بشأن تغير المناخ، يتضمن التزامات بشأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وعدم القيام بذلك سيؤدي ببساطة إلى ازدياد الفقر والجوع والكوارث الطبيعية. ويجب أن يقدّم المجتمع الدولي الدعم بسرعة من أجل تنفيذ

مسار ساموا، وهكذا يساهم في جهود التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تُبشّر مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المنفَّذة في الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة بأنها ستكون صكا مبتكرا وفعالا. ويؤيد بلده وضع خطة عمل من أجل تمكين البلدان المتوسطة الدخل من الحصول على مصادر تمويل معقولة التكلفة.

٣١ - وأكد أن التنمية المستدامة هي مرادف لتمكين المرأة من خلال تقليص أشكال عدم المساواة وزيادة إشراك المرأة في الحياة السياسية. وشدد على أنه ينبغي ألاّ يفتقر أي شخص للغذاء وينبغي ألاّ يعاني أي طفل من سوء التغذية. فانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك تقلب أسعار المواد الغذائية الأساسية، لا يزال يبعث على القلق، ولا سيما في حالات الطوارئ عندما تنقطع الإمدادات الغذائية ويتعطّل الإنتاج الزراعي. وفي الختام، أكد أن إمكانية الحصول على الخدمات الائتمانية، وتحديث الهياكل الأساسية الريفية، وإعادة غرس الأشجار في مستجمعات المياه ستواصل تحسين الظروف المعيشية لصغار المزارعين وستعزز التنمية المستدامة في الجمهورية الدومينيكية.

٣٢ - السيد الدباشي (ليبيا): قال إن الفقر هو أكبر عقبة ماثلة أمام تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. ولهذا يجب أن يكون القضاءُ على الفقر الهدف الرئيسي لخطة التنمية الجديدة. وأفاد بأنه من المهم أيضا تنفيذ خطة عمل أديس أبابا بحشد الموارد المالية المحلية والدولية، وتشجيع التعاون التقني والمالي الدولي من أجل التنمية، ومعالجة مشكلة الديون الخارجية، وتوفير التوجيه الحكومي لتمويل التنمية مع مراعاة الصلات القائمة بين جميع مصادر التمويل وضرورة تغطيتها لجميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وينبغي أن يظل الحق في التنمية ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة ركيزةَ التنمية المستدامة. واسترسل قائلا إنه يجب وضع آلية دولية لتيسير عمليات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لأن تقليص الفجوة التقنية مع البلدان المتقدمة النمو سيمكّن البلدان النامية من تحقيق التنمية والنمو. وشدد أيضا على أهمية مبادئ الحكم الرشيد، واحترام السيادة الوطنية والقيم الثقافية والاجتماعية للدول، واحترام جميع حقوق الإنسان. وفي الواقع، فإن لكل دولة الحق السيادي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ذلك.

٣٣ - وينبغي أن يوجّه النظامُ المالي الدولي الاستثماراتِ وفقا للاحتياجات التقديرية من الأموال اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما ينبغي أن يتصدى لمواطن الاختلال، ويقوم بإعادة هيكلة الديون السيادية ويعالج مشكلة تراكم الاحتياطيات في عدد محدود من الدول. وتمثل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا هاما للتمويل بالنسبة للبلدان النامية، وينبغي أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها في هذا المجال. وينبغي تيسير الفرص المتاحة أمام منتجات البلدان النامية للوصول إلى الأسواق الدولية، وكذلك الفرص المتاحة أمام هذه البلدان للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وأشار إلى أن الاستقرار والتنمية مرتبطان ترابطا وثيقا، وهذا يعني أن إعادة الأمن والاستقرار شرطٌ مسبق لتحقيق النمو. وقال إن بلده بحاجة إلى دعم الدول الشقيقة والصديقة لاستعادة الأمن ومؤسسات الدولة من أجل الشروع في برامج الإعمار والتنمية. وأعرب عن أمله في أن تؤدي الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى تشكيل حكومة توافق وطني يمكنها أن تبدأ في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣٤ - وأوضح أن هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو وإلى الملاذات الآمنة في بعض البلدان الصغيرة يتسبب في إبطاء وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فقد تحولت بعض البلدان نتيجةً لتشريعاتها الوطنية

إلى ملاذات آمنة للتهريب وغسل الأموال والشركات الصورية والحسابات السرية. ولهذا ينبغي أن تنفّذ جميع البلدان اتفاقيةَ الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأن تنشئ آليات لإعادة الأموال المنهوبة إلى بلدانها الأصلية. وتلتمس ليبيا المساعدة من جميع الدول لاسترداد جميع الأموال الليبية المنهوبة من الخارج لكي تتمكن من استثمارها في التنمية والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الأخرى.

٣٥ - السيد سوخي (منغوليا): قال إنه ينبغي للجنة أن تولي اهتماماً للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، من قبيل بعدها وعدم اتصال البر بالبحر مباشرة وعزلتها عن الأسواق العالمية. وقال إن برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ وخطة عام ٢٠٣٠ هما وجهان لعملة واحدة، وأن تنفيذهما بفعالية سيساعد هذه البلدان. وبما أن نسبة الديون السيادية لمنغوليا تبلغ ٥٨,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تؤيد إجراء المزيد من المناقشات بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون وإدارتها. وقال إن النمو المطرد في قطاع التعدين خلال العقد الماضي جعل بلده يعتمد بصورة أكبر على صادرات بضع سلع أساسية، وبالتالي فقد أصبح أكثر تأثرا بتقلبات الأسعار؛ وقد جاء صعود الصناعة الاستخراجية أيضا على حساب الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وأثبتت تجربة منغوليا بأن تحقيق الهدف المتمثل في الحد من الفقر ليس سهلاً بالنسبة لبلد نام يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية.

٣٦ - وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يراعي الاتفاق المتعلق بتغير المناخ، المقرر اعتماده في باريس في كانون الأول/ديسمبر، التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. واقتناعا من حكومة بلده بأن الزراعة والأمن الغذائي والتغذية عناصر رئيسية من أجل القضاء على الفقر، فإنها تبذل كل جهد ممكن لزيادة الإنتاجية والأعمال الحرة، وتعزيز واستخدام التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة في قطاعي الزراعة والصناعات الزراعية. وقد أنشأت الحكومة، بغية إظهار التزامها بإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، آلية تنفيذ وطنية ونظمت حواراً واجتماعاً تأسيسيا بشأن البرنامج الوطني للحد من مخاطر الكوارث.

٣٧ - السيد وانغ مين (الصين): قال إن عمل الدورة الحالية للجمعية العامة واللجنة الثانية ينبغي أن يركز على التنفيذ الشامل لخطة عام ٢٠٣٠، من عدة جوانب. أولاً، حددت الخطة أهدافاً ومطالب سامية، وينبغي أن يعمل كل بلد، وفقا لظروفه الوطنية، على ربط استراتيجيته للتنمية المحلية بشكل عضوي مع الخطة، وعلى تعبئة الموارد المحلية، وزيادة مدخلات التنمية، والتعجيل بالنمو الاقتصادي، وتعزيز التنمية المستدامة، ليتمكن الشعب كله من الاستفادة من التنمية.

٣٨ - ثانيا، ينبغي منح الأولوية للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية، اللذين يشكلان جوهر خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسائل مثل الفقر والجوع، تتعلق بأساسيات بقاء الأشخاص على قيد الحياة في العالم النامي، فضلاً عن الصعوبات والتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا. وينبغي اعتبار التنمية هدفاً مشتركاً لجميع البلدان، وينبغي معالجة العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة بطريقة متوازنة. وينبغي العمل بمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة؛ وينبغي تشجيع جميع البلدان على التعاون في التنمية العالمية حسب قدرة كل منها.

٣٩ - ثالثاً، ينبغي تعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية. وتعد كفالة الموارد بشكل كاف ومستقر أمراً بالغ الأهمية من أجل التقدم في التعاون الدولي من أجل التنمية، وتشكل جزءا هاما من خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي اتخاذ إجراءات بشأن نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وينبغي تعبئة الموارد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. وينبغي أن يكون التعاون بين الشمال والجنوب بمثابة القناة الرئيسية لتمويل التنمية، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بوعودها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب، وزيادة دعمها المالي والتقني وفي مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية.

٤٠ - رابعا، ينبغي تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره مكملا مفيدا للتعاون بين الشمال والجنوب. وفي مؤتمرات القمة الأخيرة التي عقدتها الأمم المتحدة، شاركت الصين والأمم المتحدة في استضافة اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي حدد فيه الرئيس شين جين بينغ التجارب الهامة في هذا المجال لكونها أقيمت على أساس الثقة والفائدة والمساعدة المتبادلة والمساواة وتحقيق نتائج يكون فيها الكل رابحا. ودعا البلدان النامية إلى استكشاف سبل متنوعة للتنمية، وتعزيز الروابط بين الاستراتيجيات الإنمائية في مختلف البلدان، وتحقيق نتائج عملية، وتحسين الإطار الإنمائي العالمي، من أجل رفع التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مستوى جديد. وتتيح خطة عام ٢٠٣٠ فرصة للبلدان النامية لزيادة توحيد صفوفها في إطار من التضامن والتعاون من أجل تعزيز قدراتها الذاتية؛ وبذلك يمكن تعزيز تنميتها على مستوى أعلى، وعلى نطاق أوسع، وبقدرات متنوعة أكثر.

٤١ - خامسا، ينبغي تحسين هياكل التنمية الدولية. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال دمج الموارد وتنسيق عمل الوكالات المتخصصة وتوفير الدعم السياساتي والفكري إلى الدول الأعضاء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على تعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، وتوطيد النظام التجاري المتعدد الأطراف، والتعجيل بإصلاح النظام المالي الدولي، وزيادة تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها. وينبغي إدماج التنمية بفعالية أكبر في تنسيق السياسة الكلية العالمية وتهيئة بيئة مواتية بشكل أفضل للبلدان النامية عن طريق التمويل والتجارة والاستثمار.

٤٢ - سادسا، ينبغي أن تتضافر الجهود في التصدي للتحديات الإنمائية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون من أجل التصدي للتحديات الجديدة مثل تغير المناخ والأمن الغذائي وأمن الطاقة. ومع الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بوصفها القناة الرئيسية للتصدي لتغير المناخ، ووفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، فضلا عن مبدأي المساواة بين البلدان ومراعاة قدرات كل منها، ينبغي أن يسفر مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر عن اتفاق شامل ومتوازن بشأن تغير المناخ. وينبغي إنشاء نظام لتجارة المنتجات الزراعية يكون عادلاً ومعقولاً ومستداماً ومستقراً، وينبغي تعزيز تقديم الدعم في مجال الزراعة إلى البلدان النامية وزيادة الإنتاج الغذائي، لإيجاد عالم خال من الجوع. وينبغي حماية أمن الطاقة في العالم في إطار مبادئ المنفعة المتبادلة والتعاون، والتنمية المتنوعة، والضمانات التعاونية.

٤٣ - وقال إن الاقتصاد الصيني يتحول حالياً من مستوى نمو عال إلى نمو متوسط إلى عال، وإلى نمو ”عاد

جديد'' يستعاض فيه عن المدخلات والاستثمار بالابتكار كمحرك رئيسي للنمو. وفي عام ٢٠١٥، أُحرز تقدم مع المحافظة على الاستقرار، وجرى تعميق الإصلاحات بطريقة شاملة والتصدي للمخاطر والتحديات. وعموما، فقد استمر اتجاه النمو المطرد هذا، وبمعدل نمو يبلغ ٧ في المائة، شكلت الصين ما نسبته ٣٠ في المائة من نمو الاقتصاد العالمي في النصف الأول من عام ٢٠١٥. وينبغي الإشارة إلى أنه، على الرغم من أن اقتصاد الصين لا يزال يواجه ضغطا تنازليا، فإن الأسس الاقتصادية المواتية للتنمية الطويلة الأجل لم تتغير، وكذلك السمات الأساسية للمرونة والقدرة على التكيف وحيز المناورة. وظل الأساس الجيد وإتاحة الظروف الجيدة للنمو الاقتصادي المستدام، وكذلك الزخم اللازم لإعادة الهيكلة والاستخدام على النحو الأمثل، من دون تغيير. وباعتبار التنمية الاقتصادية مهمة مركزية والسعي إلى تحسين نوعيتها وفعاليتها، فإن الصين ستعمل على تعميق الإصلاح والانفتاح وتعزيز التنمية المستدامة والصحية. وفي الواقع، فإن تحسين الاقتصاد الصيني ورفعه إلى درجة مثالية سيوفر للعالم مزيداً من الأسواق والنمو والاستثمار والفرص المتاحة للتعاون وسيسهم بشكل أكبر في التنمية والازدهار العالميين.

٤٤ - وتعد الصين مشاركاً ومساهماً هاماً في التعاون العالمي من أجل التنمية. وقد أعلن الرئيس شي جين بينغ، أثناء حضوره مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، سلسلة من المبادرات الهامة، بما في ذلك إنشاء صندوق السلام والتنمية بين الصين والأمم المتحدة وصندوق المساعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وزيادة الاستثمار في أقل البلدان نموا؛ والإعفاء من ديون القروض الحكومية الدولية غير المسددة المعفاة من الفائدة المستحقة في نهاية عام ٢٠١٥ من قبل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الصلة؛ وتوفير الدعم البرنامجي من خلال مبادرة ''الست مئات'' لصالح البلدان النامية خلال السنوات الخمس المقبلة في مجالات القضاء على الفقر، والتعاون الزراعي، وتشجيع التجارة، وحماية البيئة وتغير المناخ، والمرافق الطبية، والتعليم والتدريب.

٤٥ - وانطلاقا من المفهوم الجديد للتنمية الذي طرحه الرئيس شي جين بينغ، والذي يركز على الإنصاف والانفتاح والشمولية والابتكار، ستنفذ الصين هذه المبادرات الهامة، وستعمل بلا كلل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٦ - السيد أندانجي (كينيا): قال إن ٧٠ في المائة من الفقراء يقيمون في البلدان المتوسطة الدخل، وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالمناقشات المتعلقة بالتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل. وأضاف أن ارتفاع مستويات الديون في البلدان النامية أدى إلى عدم القدرة على تحمّل الدين الوطني، وهو اتجاه يجب إيقافه وعكسه. والأمر الذي فاقم هذا التحدي هو أن البلدان المتوسطة الدخل غير مؤهلة لتخفيف عبء ديونها في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي تفقد القدرة على الحصول على منح بسرعة أكبر مما بإمكانها الحصول على القروض الميسرة من الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف. وأضاف أن كينيا لا تزال ملتزمة بإنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف من أجل إعادة هيكلة الديون السيادية، وأعرب عن الأمل في أن تستمر جميع الأطراف المعنية في العمل لتحقيق هذه الغاية.

٤٧ - وقال إن آلية الأمم المتحدة لتيسير التكنولوجيا من شأنها أن تضمن نقل التكنولوجيات المناسبة والمعقولة التكلفة إلى البلدان النامية. وأعرب عن تطلع وفد بلده إلى تحديد طرائق عمل هذه الآلية. وأعرب أيضا عن أمل كينيا في أن يثمر مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ عن اتفاق طموح وشامل يعزز التقدم المحرز حتى الآن في مجالات شتى، منها القضاء على الفقر.

٤٨ - السيدة بيرسفال (الأرجنتين): قالت إنه، مما يؤسف له، أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي لا يوفر حلولا فعالة في الوقت الذي لا يجد فيه ملايين البشر سبل البقاء على قيد الحياة، ناهيك عن العيش بكرامة، في حين تتركز الثروة في أيدي القلة. ويرغَم مئات الآلاف من البشر على المخاطرة بحياتهم بالهرب من النزاعات المستعصية في حين يؤدي الجشع بالمشتغلين بالأعمال الحرة من عديمي الضمير إلى استغلال الثغرات لزيادة ثرواتهم، من خلال وسائل منها، على سبيل المثال، التلاعب بسعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن أو الكذب بشأن الانبعاثات التي تصدرها السيارات.

٤٩ - وأضافت أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على تنفيذ التغييرات الهيكلية في النظام المالي العالمي بحيث تصبح المؤسسات المالية الدولية أكثر ديمقراطية، وأكثر تمثيلا وشرعية، وأن يتقاسم الجميع المسؤولية عن القرارات المشتركة بدلا من أن تنحصر في أيدي بضعة أفراد. وفي هذا السياق، فإن اتخاذ القرار ٣١٩/٦٩ الذي يعكس الإرادة الديمقراطية للأغلبية التي لا صوت لها في المنتديات الأخرى، يشكل خطوة كبيرة نحو احتواء الأقلية من الدائنين الذين لا ضمير لهم والذين يشكلون تهديداً للتنمية. وسوف يساعد هذا القرار على كفالة أن تكون إعادة هيكلة الديون السيادية أكثر كفاءة وشفافية وإنصافاً، وإرسال رسالة واضحة إلى ما يسمى بالصناديق الانتهازية التي تستغل عدم وجود إطار تنظيمي أو مبادئ منظمة لأنشطة القطاع المالي. ومما له دلالة أن هذه الخطوة قد اتخذت في الجمعية العامة، وهي هيئة عالمية وديمقراطية خالية من تضارب المصالح. وجاء هذا القرار بناء على دراسات سابقة، وعلى ملاحظات قدمتها مؤسسات مالية متخصصة.

٥٠ - واستطرت قائلة إن تغير المناخ سيصل إلى نقطة اللا عودة ما لم تتخذ إجراءات منسقة. ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن البلدان المتقدمة النمو تتحمل أكبر قدر من المسؤولية وينبغي أن تأخذ بزمام الأمور من خلال توفير وسائل تنفيذ إجراءات التكيف وتدابير التخفيف في البلدان النامية. وينبغي أن يؤدي الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه في مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ، الذي سيعقد قريبا، إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية بطريقة متوازنة، تتماشى مع مبادئ الاتفاقية وأهدافها، لا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وينبغي للدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق الأخضر للمناخ، بما يضمن أن تتوافق مستويات التمويل مع احتياجات البلدان النامية.

٥١ - وينبغي أن يكون للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية دور أكبر لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية من خلال قدر أكبر من الكفاءة والفعالية والشفافية فضلا عن المزيد من الموارد. وتدعو الحاجة إلى بناء القدرات الوطنية للبلدان النامية من أجل التصدي للتحديات الطويلة الأجل. وبالتالي، تدعو الحاجة إلى زيادة تمويل أنشطة الأمم المتحدة بغية مواءمة منظومة الأمم المتحدة مع الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه احترام مبدأي الملكية الوطنية

والحياد. وقالت إن بلدها يعمل في الجمعية العامة من أجل كفالة التعددية الحقيقية. ونتيجة لذلك، فلا مجال لاتباع النهج الاعتيادي في تسيير الأمور للقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

٥٢ - السيد غونزاليس سوكا (كوبا): قال إن تنفيذ كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية سيغدو محور تركيز أعمال اللجنة الثانية في الأشهر والسنوات المقبلة، وسيكون من المهم أن نتذكر بأن الأهداف الإنمائية للألفية لم تتحقق كلها بعد؛ وإن الفقر والتفاوت الاجتماعي ما فتئا يسجلان معدلات مرتفعة غير مقبولة حتى في البلدان الصناعية. ويفيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن أغنى سكان العالم الذين يمثلون نسبة ٨ في المائة يكسبون نحو نصف الدخل الإجمالي العالمي. والموارد المتاحة لتنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ لا تتناسب مع نطاق وطموح ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة التي تتضمنها الخطة. ولا بد من قطع التزامات ملموسة في مجالي المعونة الإنمائية ومن تسوية مشكلة الدين الخارجي التي سبق وأن سويت عدة مرات. وأضاف قائلاً إنه يدعو إلى إيجاد هيكل مالي دولي مختلف ووضع حد للاحتكارات في مجالي التكنولوجيا والمعرفة، وإحداث تغيير في النظام الاقتصادي الدولي الحالي. وينبغي للبلدان الصناعية أن تعترف بديونها التاريخية بالتطبيق الفعلي لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. ولا يمكن الاحتجاج بالنقص في الموارد عندما يخصص مبلغ قدره ١,٧ ترليون دولار للإنفاق العسكري كل عام. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يرجئ إلى أجل غير مسمى مسألة الاعتراف بالحق في التنمية.

٥٣ - واستطرد قائلاً إنه لا ينبغي الاستهانة بدور اللجنة الثانية فيما يتعلق بمسائل الاقتصاد الكلي والمسائل المالية والتجارية وتلك المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تحتل مكانة مركزية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأضاف أن وفد بلده يوافق على أن الكفاءة والفعالية مهمتان، ولكن من الضروري ألا تؤثرا في نوعية المسائل التي تتناولها اللجنة أو في جوهرها وكميتها.

٥٤ - واستأنف قائلاً إن استعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، وفتح السفارات، والتغييرات التي أعلنها الرئيس أوباما في السياسة العامة هي خطوات هامة تحظى بدعم المجتمع الدولي. غير أن استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يؤدي إلى حرمان الشعب الكوبي ويعد العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية في كوبا. ويؤثر ذلك على بلدان أخرى لأن نطاقه يتجاوز الحدود الإقليمية ويضر أيضاً بمصالح مواطني الولايات المتحدة ومؤسساتها. وقد رُفضت هذه السياسة بأغلبية ١٨٨ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي دعت إلى إنهاء العمل بها. وبالتالي، فإن كوبا ستقدم، للسنة الرابعة والعشرين على التوالي، ووفقاً لما أعلنه الرئيس راؤول كاسترو روز، مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. وقد حقق بلده، مع ذلك، الأهداف الإنمائية للألفية ويقدم المساعدة إلى بلدان نامية أخرى في مختلف المجالات. واختتم كلامه قائلاً إن كوبا ستواصل القيام بذلك في حدود ما تسمح به مواردها المحدودة، وإنها لن تتخلى عن إيمانها بالكرامة الإنسانية والتضامن والعدالة الاجتماعية، وهو ما يشكل أساس مجتمعها الاشتراكي.

٥٥ - السيد عامر (إسرائيل): قال إن إنشاء آلية قوية وفعالة للمتابعة والاستعراض سيكون أمراً بالغ الأهمية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعرب عن ترحيب إسرائيل بإدراج مسائل تعزيز المساواة

بين الجنسين وصحة الأم والوليد والطفل في الخطة الجديدة. وقد ركزت الوكالة الإسرائيلية الدولية للتعاون الإنمائي على بناء القدرات في المجالات التي للبلد فيها مزايا تنافسية، مثل التكنولوجيا الزراعية، والتصحر، واستحداث مشاريع بالغة الصغر، والأعمال الحرة، والصحة العامة، وتمكين المرأة والشباب. وأضاف قائلاً إن الوكالة تتبادل الحلول الابتكارية مع بلدان من مختلف أنحاء العالم عن طريق الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف. والمؤتمر الدولي التاسع والعشرون المقبل للقيادات النسائية، الذي ستنظمه الوكالة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيتيح منبرا لتشجيع المساواة بين الجنسين من خلال التمكين الاقتصادي وتعزيز الشبكة العالمية للقيادات النسائية. وستعرض إسرائيل، خلال الدورة الحالية، مشروع قرارها الذي تقدمه كل سنتين بعنوان ”تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية“، مع التركيز على التغذية والأمن الغذائي والزراعة المستدامة وعلى عدد من المسائل الأخرى التي تعد أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويركز مشروع القرار أيضا على مسائل شاملة مثل المساواة بين الجنسين وبناء قدرات صغار المزارعين ومقومات صمودهم.

٥٦ - واختتم كلامه قائلاً باللغة العربية إن بعض الوفود العربية اعتادت على توجيه انتقادات غير بناءة. ففي الأمس، على سبيل المثال، أدلى ممثل سورية ببيان كاذب لا يصدق وبعيد كل البعد عن الحقيقة. وقد آن الأوان للحكومة السورية، التي تلقي البراميل المتفجرة على المواطنين، أن تمتنع عن إضفاء طابع سياسي على مداولات اللجنة ليتسنى لها تحقيق الأهداف الإنمائية لجميع الناس.

٥٧ - السيد نكولوي (بوتسوانا): قال إن وفد بلده سيتابع باهتمام خاص مسائل مثل القضاء على الفقر، والعمالة، والتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية، والتنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات والشباب. وأضاف أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه ارتفاعاً في تكاليف النقل بالمقارنة مع البلدان الساحلية، وأن حجم تجارتها ما زال يسجل انخفاضاً في القيمة. واقتصادات معظم البلدان النامية غير الساحلية ليست حسنة التنوع وتعتمد على الزراعة والمعادن. والقطاع الزراعي في هذه البلدان مهدد أيضاً من جراء تدهور الأراضي والتصحر وتغير المناخ، والبلدان النامية غير الساحلية هي أقل البلدان قدرة على التخفيف من حدتها. ومن شأن برنامج عمل فيينا التحولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ أن يساعد البلدان النامية غير الساحلية في الارتباط بسلاسل القيمة العالمية، ومن ثم الحد من الفقر الذي تعاني منه شعوبها وتحسين نوعية حياتهم.

٥٨ - وأضاف قائلاً إن هناك ضرورة لإيجاد آليات لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل في التصدي للفقر لا من خلال تطوير الهياكل الأساسية وتعزيز المؤسسات والتكنولوجيا والمهارات والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية فحسب، وإنما أيضا بزيادة التمويل المخصص للتنمية والموجه لتلبية احتياجات محددة لفرادى البلدان المتوسطة الدخل، بدلا من اتباع نهج واحد إزاء الجميع. وقد يتسبب الفشل في هذا المجال في تراجع تصنيف البلدان المتوسطة الدخل لتندرج في فئة أقل البلدان نموا.

٥٩ - واختتم كلامه قائلاً إن الأثر الاقتصادي لتغير المناخ في بوتسوانا هو أثر حقيقي، وإن وفد بلده يأمل بأن يؤدي مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ إلى اعتماد اتفاق ملزم قانونا. وستواصل حكومته أيضا طلب المزيد من الدعم لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي

تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، ولا سيما في أفريقيا من أجل الحد من تدهور الأمن الغذائي الناجم عن آثار تغير المناخ.

٦٠ - السيد مينامي (اليابان): قال إنه يتعين علي المجتمع الدولي أن يقوم، بالإضافة إلى العمل الذي يضطلع به لكي يتوصل مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ إلى نتيجة إيجابية، بمعالجة أزمة اللاجئين في سياق القضاء على الفقر والجوع وتمكين الأفراد وتعزيز حقوق الإنسان. وإن صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي للاستثمار، في اليابان، الذي أصبح شريكا للحكومة اليابانية وأكبر صندوق للمعاشات التقاعدية في العالم، قد وقع مؤخرا على مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول، مبرهناً بذلك على التزام اليابان بالتنمية المستدامة. وبما أن اليابان ملتزمة بتعميم الحد من مخاطر الكوارث في جميع مجالات خطة عام ٢٠٣٠، فإن وفد بلده يتطلع إلى مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا وسيعرض، مع الشركاء، قراراً جديداً يقضي بتسمية يوم عالمي للأمواج السنامية. فقد أودت الأمواج السنامية بحياة ٠٠٠ ٢٥٠ شخص في السنوات الإحدى عشرة الماضية، وتسببت في إلحاق أضرار جسيمة بالهياكل الأساسية أدت إلى عرقلة عملية التنمية المستدامة.

٦١ - وأضاف قائلاً إن اللجنة قد سعت حقاً لتعزيز مفهوم واسع النطاق للتنمية المستدامة، وينبغي لها أن تتعاون على نحو وثيق مع اللجنة الثالثة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. ومن ثم تصبح اللجنة الثانية أكثر أهمية ويزداد نشاطها وتحقق اتساقا أفضل مع الخطة. وينبغي لعمليتي متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، ولا سيما المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، أن تؤديا دورهما بصورة متكاملة وكفؤة. وينبغي للآلية المتفق عليها لتيسير التكنولوجيا ألا تكرر العمل الجاري في محافل أخرى، لأن كيانات غير تابعة للأمم المتحدة، مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والكيانات الإقليمية والجهات الشريكة الأخرى، تتولى أيضاً مبادرات ريادية هامة. وقال، في الختام، إنه يحث الدول الأعضاء على الامتناع عن إعادة فتح مسألة النتائج التي جرى التفاوض بشأنها على مدى السنوات الثلاث الماضية أو التفاوض من جديد على تلك النتائج.

٦٢ - السيد مندوزا (شيلي): قال إن صياغة أهداف التنمية المستدامة هي أكثر وضوحا وطموحاً من صياغة الأهداف الإنمائية للألفية، وإن طابعها عالمي. وينبغي أن تكون العلاقة الدينامية والمنهجية القائمة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخطة عام ٢٠٣٠ متوازنة إذا ما أريد تحقيق نتائج مستدامة.

٦٣ - وأضاف قائلاً إن للمساعدة الإنمائية الرسمية دور هام في تمويل التنمية وفق ما أكدته خطة عمل أديس أبابا. ومن ثم ينبغي للبلدان التي قطعت التزامات في هذا المجال أن تخصص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للتعاون الإنمائي. وتشمل خطة عمل أديس أبابا أيضا التزامات محددة لأقل البلدان نموا، وهي التزامات ينبغي الوفاء بها أيضاً. غير أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تعبئة جميع الموارد واستخدام كل مصادر التمويل. وينبغي للجنة الثانية، في مختلف قراراتها، أن تعمم مراعاة المحتوى المعياري لخطة عمل أديس أبابا في خطة عام ٢٠٣٠ بشأن أهداف التنمية المستدامة، لتسترشد به الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص وجميع الجهات الفاعلة المعنية في التنفيذ المنسق لخطة التنمية المستدامة الجديدة وخطة عمل أديس أبابا.

٦٤ - وفي الختام، قال إن اللجنة ستتخذ أثناء الدورة الحالية قرارات بشأن مسائل هامة مثل القضاء على الفقر والبلدان

المتوسطة الدخل، التي تستحق احتياجاتها الإنمائية استجابة عامة من منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للقرار المتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية أن يضع الأساس لإجراء استعراض شامل في عام ٢٠١٦، في إطار الاستعراضات التي تجري كل أربع سنوات، بهدف تحسين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بناءً على تقارير تفصيلية وموضوعية عن مختلف قطاعات التنمية المشمولة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

٦٥ - السيدة نغوين فونغ نغا (فييت نام): قالت إن أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت مؤخرا تعكس تطلع شعوب العالم إلى العيش في عالم يسوده السلام والازدهار والعدل وتكون التنمية فيه خضراء ومستدامة. ومع أن القضاء على الفقر هو الهدف الرئيسي للخطة الجديدة، فإن تغير المناخ والأوبئةَ والنزاعات تهدد مكاسب التنمية، ويتجلى ذلك بوضوح شديد في أزمة اللاجئين التي حدثت مؤخرا في الشرق الأوسط. وأضافت أن السلام والأمن شرطان مسبقان لتهيئة بيئة مواتية للتنمية. ولذلك فإن وفد بلدها يؤيد الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال وضع المعايير وتنسيق الجهود الرامية إلى التصدي لهذه التحديات العالمية. وتشكل كفاءة منظومة الأمم المتحدة وتوافر الموارد الكافية لها عاملين أساسيين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٦ - وتابعت قائلة إنه بعد أن حقق بلدها معظم الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد، فإنه يرى أن التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتطلب إرادة سياسية قوية وتعبئة فعالة للموارد المحلية. وأشارت إلى أن التنمية المستدامة هي مسعى طويل الأمد ومتمحور حول الإنسان، وينبغي أن تدمج أهداف التنمية المستدامة في البرامج والاستراتيجيات الوطنية لكل دولة من الدول الأعضاء. وفي إطار الشراكة العالمية الجديدة من أجل التنمية المستدامة، ينبغي أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو بزمام المبادرة وتدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العالم النامي، ولا سيما من خلال نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتيسير التجارة وسبل الحصول على الموارد المالية. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بإطلاق آلية تيسير التكنولوجيا مؤخرا، وتطلعه إلى انتقالها إلى طور التشغيل. وهناك إمكانيات كبيرة لنقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، وبقدر أقل من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. وقد قدمت فييت نام مؤخرا مساهمتها المعتزمة المحددة وطنيا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأعربت عن الأمل في أن يفضي مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ إلى اتفاق شامل وطموح للإبقاء على متوسط ارتفاع درجات الحرارة الجوية على الصعيد العالمي منذ فترة ما قبل الثورة الصناعية أقل من درجتين مئويتين.

٦٧ - السيد الجمالي (اليمن): قال إن وفد بلده يرحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والذي يكتسي أهمية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأشار إلى أهمية دعم الدول التي تعاني أوضاعا خاصة، مثل مجموعة أقل البلدان نموا، والتي لم تتمكن غالبيتها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في مجال بناء القدرات الإنتاجية، علاوة على أهمية تفعيل بنك للتكنولوجيا. وبالرغم من تراجع أعداد الفقراء في العالم، إلا أن غالبيتهم يعيشون في المناطق الريفية، ولم تتمكن الحكومات من إيجاد حلول لانتشالهم من براثن الفقر، وبخاصة من خلال تشجيع التنمية الزراعية.

٦٨ - وأضاف قائلا إنه بالرغم من المكاسب التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، فإن العديد من هذه المكاسب قد تبدد بسبب النزاع المسلح وعدم الاستقرار السياسي الذي فرضته على شعب اليمن عصابات التطرف والإرهاب التي كانت نتاج الجهل والتخلف. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي إيلاء اهتمام خاص لتقديم المساعدة إلى البلدان التي تعاني من النزاع والهشاشة. وهناك حاجة إلى إعادة البناء المؤسسي حتى يتسنى لتلك البلدان وقياداتها التطلع لغد أفضل.

٦٩ - وختم بيانه قائلا إن تغير المناخ يشكل تحديا رئيسيا، وخصوصا للبلدان التي تفتقر إلى القدرة على التكيف معه والتخفيف من آثاره. ولذلك ينبغي أن يخرج مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ، الذي سيعقد قريبا، بالتزامات واضحة تساعد الكوكب على الحفاظ على موارده الطبيعية وتنوعه البيولوجي، وتحميه من الأخطار المحدقة به نتيجة التدهور البيئي.

٧٠ - السيد بيشنوي (الهند): قال إن هناك ثلاث فرص وثلاثة مخاطر كامنة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتكمن الفرص في ''إعادة تكييف'' النظم الوطنية للتنفيذ، والآلية التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة، والهيئات التداولية لوضع المعايير في المنظومة، مثل هذه اللجنة؛ والصبغة العالمية للخطة، الأمر الذي لا يتطلب التنفيذ الفعال من جانب البلدان النامية فحسب، ولكن أيضا من جانب البلدان المتقدمة النمو؛ وإدماج الصكوك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق أهدافها، لا سيما الهدف ١٧، ووسائل التنفيذ في إطار الهدفين ٨ و ٩ من أهداف التنمية المستدامة.

٧١ - واستطرد قائلا إن المخاطر تتمثل في انتقاء مسائل محددة من الخطة، الأمر الذي يمكن أن يكون ناجما عن تصور للخطة بأنها مفرطة في الطموح، على النحو الذي حذر منه الأستاذ أبهيجيت بانيرجي في الكلمة الرئيسية التي ألقاها لدى افتتاح الدورة الحالية للجنة؛ وإعادة التفسير غير الموضوعي للخطة لتلائم مفاهيم أو أفضليات قائمة من قبل، الأمر الذي من شأنه أن يتعارض مع طابع الخطة المتكامل وغير القابل للتجزئة؛ والتأكيد المضخم على البعد البيئي للخطة على حساب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تكتسي القدر نفسه من الأهمية، على النحو الذي حدث بالفعل.

٧٢ - وختم كلامه قائلا إن الهند قدمت مؤخرا إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مساهمة معتزمة محددة وطنيا في غاية الطموح، بما يتمشى مع إيمان بلده الراسخ بأنه وإن لم يكن جزءا من المشكلة، فإنه يريد أن يكون جزءا من الحل. وبما أن النجاح العام لمؤتمر باريس المعني بتغير المناخ يتوقف على الجهود التي تبذلها جميع الأطراف بنية حسنة، فإن وفد بلده لا يشعر بالحماس إزاء انخفاض مستوى الطموح الذي أبدته البلدان المتقدمة النمو، التي يلزم أن تأخذ بزمام المبادرة في الإجراءات الموضوعية من أجل التخفيف من الآثار، تمشيا مع مسؤولياتها التاريخية وقدراتها الكبيرة. وسيتعين عليها وضع مجتمعاتها وأساليب حياتها على طريق الاستهلاك المستدام. ولن يتحقق اتفاق دائم عن طريق إرهاق البلدان النامية بعبء العمل أو تقويض مبدأي الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، اللذين يعتبران من المبادئ الأساسية.

٧٣ - السيد كيم أون تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه لأمر مبشر أن تُعتمد أهداف التنمية المستدامة في مناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وينبغي أن تسعى اللجنة الثانية إلى ضمان إيجاد بيئة سلمية لكي يتسنى للدول الأعضاء تنفيذ الخطة الجديدة بنجاح. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون إنهاء التدابير

القسرية غير الديمقراطية واللاإنسانية والإجرامية، التي لا تنتهك سيادة الدول ذات السيادة وحقها في التنمية فحسب، ولكنها أيضا تخنق القطاعات المدنية ذات الأغراض السلمية. وتفرض بعض الدول حظرا اقتصاديا من جانب واحد على فرادى البلدان النامية، على أساس لا يمكن تبريره، وهو أن إيديولوجيتها ونظامها يختلف عن تلك الدول. ويجب وضع حد لهذه التدابير القسرية في مجالات التمويل والتجارة والاستثمار، ولتسييس التعاون الإنساني، قبل أن تتمكن الدول الأعضاء من بناء قدراتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار الاكتفاء الذاتي.

٧٤ - وأردف قائلا إن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يسهم في العملية المستقلة لوضع السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء. وينبغي أن تكون الدول قادرة على تحديد الأولويات الخاصة بها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، بدعم من إطار سياسات إقليمي متكامل، وعملية شراكة عالمية استنادا إلى توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +٢٠ المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٧٥ - ومضى قائلا إن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يركز على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، قائم على العدالة، من أجل القضاء على الهيمنة والقهر وعدم المساواة في العلاقات الدولية. وينبغي إصلاح النظام الاقتصادي الدولي غير العادل القائم حاليا لكفالة التمثيل الكامل للبلدان النامية وإنهاء المواقع المتميزة لعدد صغير من البلدان. وينبغي ألا تضع البلدان المتقدمة النمو عقبات من قبيل الأعباء الإضافية والقيود التي تمنع البلدان النامية من القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وبدلا من ذلك، ينبغي عليها الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وينبغي أن ينطبق مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة على جميع أبعاد التنمية المستدامة.

٧٦ - وختم بيانه قائلا إنه وفق التوجيهات الحكيمة من القائد العظيم الموقر كيم جونغ أون، أصبح تحسين مستويات المعيشة الأولوية القصوى والمبدأ الأعلى للسياسات التي تتبعها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تبني اقتصادا قويا ومجتمعا اشتراكيا متحضرا. وعلى الرغم من أن بلده يواجه تحديات من قبيل التهديدات النووية والحظر الاقتصادي الذي تفرضه بعض الدول، فقد حقق نجاحات اقتصادية ملحوظة مع الدفاع عن السلام والأمن في البلد عن طريق تنمية الاقتصاد والمحافظة على الردع النووي في آن واحد. وستشكل هذه النجاحات الأساس الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية المستدامة وتنفيذ الخطة الجديدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٠.